



قرار
الهيئة الوطنية للانتخابات
رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨ م
بشأن ضوابط إجراءات استطلاعات الرأي و تناولها إعلامياً
بالانتخابات الرئاسية ٢٠١٨

رئيس الهيئة :

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ؛
- وعلى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ ؛
- وعلى القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات ؛
- وعلى قرار الهيئة الوطنية للانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠١٨ بدعوة الناخبين لانتخاب رئيس الجمهورية ؛
- وبعد موافقة مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات بجلسته المعقودة بتاريخ ١٠ / ١ / ٢٠١٨ .

قرار

((المادة الأولى))

- للهيئة أن تمنح الجهات المتخصصة في مجال إجراء استطلاع الرأي - بناء على طلبها - تصريحاً بإجراء استطلاع حول انتخابات رئاسة الجمهورية ٢٠١٨ ، وفقاً للشروط التالية :-
- ١- أن تكون ذات خبرة في هذا المجال و مشهوداً لها بالحيادية .
 - ٢- الالتزام بالضوابط و المعايير المهنية و الأخلاقية المتعارف عليها دولياً بشأن إجراءات استطلاع الرأي .
 - ٣- تحديد صاحب الجهة و جهة التمويل لها .
 - ٤- حصولها على موافقة الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء .
 - ٥- أخذ رأي الجهات المعنية بالدولة



((المادة الثانية))

تلتزم وسائل الإعلام و الجهات المرخص لها بالعمل في مصر ألا تذيع أو تنشر استطلاعات رأى حول الانتخاب إلا إذا جاء مطابقاً للأصول المهنية المتعارف عليها و على نحو يحترم حق المواطن في المعرفة و بصفة خاصة يجب أن يتضمن ما تذييعه عن الاستطلاع ما يأتي :-

- ١ - المعلومات الكاملة عن الجهة التي قامت به .
 - ٢ - الجهة التي تولت تمويله .
 - ٣ - حجم العينة التي وجهت لها الأسئلة و مكانها إن كان في الحضر أو الريف .
 - ٤ - أسلوب إجرائه وفق المناهج المتعارف عليها في هذا الشأن .
 - ٥ - الأسئلة التي اشتمل عليها .
 - ٦ - طريقة جمع بياناته .
 - ٧ - تاريخ القيام به .
 - ٨ - نسبة الخطأ المحتملة في نتائجه .
 - ٩ - مدى الالتزام بتطبيق الأوزان النسبية في التحليل الاحصائي للبيانات .
- و في جميع الأحوال يحظر نشر أو إذاعة أى استطلاع رأى خلال الخمسة أيام السابقة على اليوم المحدد للاقتراع و حتى إنتهائه .

((المادة الثالثة))

تلتزم الجهة المرخص لها أن تمد الهيئة بما تجريه من استطلاعات رأى قبل الإعلان عنها .

((المادة الرابعة))

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، و على الجهات المعنية تنفيذه .

صدر بالقاهرة يوم ٢٣ من ربيع الآخر سنة ١٤٣٩ هـ

الموافق ١٠ من يناير سنة ٢٠١٨ م

رئيس
الهيئة الوطنية للانتخابات
القاضي /
لؤي بن عبد الرحمن
((لؤي بن إبراهيم))
نائب رئيس محكمة النقض